تحليل سلوك إنفاق المستهلك في ضوء الاقتصاد الإسلامي

أ. سمير معوشي[1]

الملخص:

تتناول هذه الدراسة تحليل سلوك إنفاق المستهلك في ضوء الاقتصاد الإسلامي، ابتداء من إعطاء فكرة موجزة عن نظرة الاقتصاد الوضعي (سواء كان رأسماليا أو اشتراكيا) لسلوك المستهلك، ثم يليه التطرق إلى مختلف ضوابط الإنفاق في الإسلام، وبالاستعانة بالرسومات البيانية نتطرق فيه أيضا إلى التمثيل البياني لكلا من الإسراف والتبذير كونهما من بين أهم ضوابط الإنفاق في الإسلام، مع تبيان أثر عقيدة الفرد المسلم على سلوكه الإنفاقي بالاعتماد على مفهومي القناعة والبركة، وهي كمجرد محاولة القيام بتحليل رياضي، قياسي وبياني (نمذجة) لهذين المفهومان باعتبارهما مفهومان اقتصاديان إسلاميان.

تمكننا دراسة أثر عقيدة الفرد المسلم على سلوكه الاستهلاكي، من تمييزه عن المستهلك غير المسلم، وانطلاقا من هذا التميز يمكننا نمذجة سلوكه الانفاقي.

كلمات مفتاحية: سلوك الإنفاق الأسري-المستهلك المسلم-الاستهلاك الملموس-الاستهلاك المحسوس-الإسراف-التبذير-القناعة-البركة-أعداد مركبة.

Abstract:

This study aims to analyse the consumer expenditure behaviour through an Islamic economics perspective, focusing first on highlighting the positive economics (whether socialism or capitalism) view towards the consumer behaviour, then we show the different Islamic determinants of expenditure with the help of the graphic representation of the prodigality and the wasting by showing the impact of Muslim belief on his expenditure behaviour basing on the concepts of Conviction and el`Baraka (Benediction) for the purpose of doing a mathematical, econometric and graphic analysis for both last concepts.

To study the impact of Muslim belief on his consumption behaviour constitutes the basic of expenditure behaviour modelling.

Key Words: Expenditure behaviour of household-Muslim consumer-Effective consumption-Sensual consumption-Prodigality-Wasting-Conviction-el`Baraka-Complex numbers.

[1] أستاذ مساعد –أ–، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة –2–.

المقدمة:

إن السلوك الإنفاقي جزء من السلوك العام الذي يتشكل ويتأثر بعدة عوامل اقتصادية، اجتماعية، نفسية...، مما يجعل التنبؤ بسلوك المستهلك وكيفية اتخاذ قرار شرائه لمختلف السلع والخدمات من المسائل البالغة التعقيد، بسبب التداخل والتشابك بين هذه العوامل.

لقد استحوذت نظرية الاستهلاك في الاقتصاد الوضعي على عدة أبحاث وتحاليل على المستويين النظري والتطبيقي للتعرف على أهم جوانبها، فالنظرية الاقتصادية مثلا تساعد في توقع سلوك المستهلك عند الأخذ بعين الاعتبار عاملي الدخل والأسعار كمعايير لسلوك المستهلك الشرائي، إلا أن هناك عوامل غير اقتصادية تفسر الكثير من السلوك الاستهلاكي للفرد والتي منها عوامل اجتماعية، نفسية وثقافية، الشيء الذي أدى إلى تواصل البحوث والدراسات حول سلوك المستهلك بغية الوصول إلى نظرية كاملة ومتكاملة يمكن أن تفسر وتحلل سلوك المستهلك كما ينبغي.

-**إشكالية البحث:** تتلخص مشكلة البحث في تحليل إنفاق المستهلك في ضوء الاقتصاد الإسلامي، فمن المعروف أن للعالم الإسلامي قيمه الاجتماعية الخاصة به، وباعتبار أغلب الأسر العربية (بصفة عامة) والجزائرية (بصفة خاصة) مسلمة الديانة فضلا أن الإسلام هو المرجع لاشك في ذلك، جاءت صياغة الإشكالية كما يلي:

هل بإمكاننا تمييز سلوك المستهلك المسلم عن سلوك المستهلك غير المسلم؟ وإلى أي بعد يمكننا نمذجة ذلك؟ وللإجابة عن هذه الإشكالية ارتأينا أن نجيب عن التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماهي نظرة الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي لتحليل سلوك المستهلك؟

2- بماذا يتميز سلوك المستهلك المسلم عن سلوك المستهلك غير المسلم؟

3- أيمكننا نمذجة سلوك المستهلك في ظل الاقتصاد الإسلامي؟

- **فرضيات الدراسة:** للإجابة عن التساؤلات أعلاه وجب علينا وضع الفرضيات الآتية:

1- تختلف نظرة الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الإسلامي لتحليل سلوك

المستهلك من حيث المبادئ (الركائز الفلسفية) التي تبنى عليها هذه التحليلات.

2- سلوك المستهلك المسلم هو نموذج مثالي كونه يجمع مابين المادة والروح.

3- عقيدة المستهلك المسلم تجعله يتميز عن المستهلك غير المسلم، وانطلاقا من هذا التميز يمكننا نمذجة سلوكه الاستهلاكي.

- **المنهج العلمي المتبع:** نعتمد في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي لهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية للموضوع، بالإضافة إلى المنهج الكمي والمتمثل في الأدوات الرياضية، الإحصائية والقياسية، بحيث هذان المنهجان يساعدانا في تحليل وفهم سلوك المستهلك. مع استخدام المنهج المقارن في تحليل سلوك المستهلك في ظل الاقتصاد الوضعي[1] والاقتصاد الإسلامي.

- **أهمية الدراسة:** جاءت هذه الدراسة لسد النقص الملموس في البحوث المتخصصة حول التحليلات الاقتصادية الكمية بصفة عامة، والمتعلقة منها بسلوك المستهلك المسلم بصفة خاصة، لاسيما في المجال الرياضي، الإحصائي والقياسي الاقتصادي (النمذجة).

- **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تحليل سلوك إنفاق المستهلك سواء كان فردا أم أسرة وفقا للقواعد الاقتصادية الإسلامية، إذ نقوم بمحاولة تحليل سلوكه الإنفاقي من خلال التطرق إلى مختلف ضوابط الاستهلاك في الإسلام، وإلى التمثيل البياني لكلا من الإسراف والتبذير كونهما من بين أهم هذه الضوابط، مع التحليل الرياضي والقياسي لمتغيرتي القناعة والبركة.

- **مجال وحدود الدراسة:** سنعالج مفهوم سلوك المستهلك من وجهة نظر اقتصادية وذلك بالاعتماد على سلوكه الإنفاقي، بحيث نقوم بتحليله في ظل الاقتصاد الوضعي سواء كان رأسماليا أو اشتراكيا، ثم في ضوء الاقتصاد الإلهي (الرباني) وهو الاقتصاد الإسلامي. وهذا لا يعني أننا نتجاهل أو نتناسى الرؤى الأخرى والتي نستطيع أن نحلل بها سلوك المستهلك،[2] وسبب هذا القصر (وإن لم يكن قصر بل تخصص) في الدراسة يرجع إلى عدة عوامل من بينها: طبيعة هذه الدراسة ومجال تخصصها.

1- سواء كان رأسماليا أم اشتراكيا.

2- يمكننا النظر إلى مفهوم سلوك المستهلك من عدة أوجه مختلفة ومتباينة وهي: اقتصادية، تسويقية (سلوكية) وبيولوجية.

المحور الأول: سلوك المستهلك في الاقتصاد الوضعي وفي الاقتصاد الإسلامي

سيتم التطرق خلال هذا المحور إلى نظرة سلوك المستهلك في الاقتصاد الوضعي سواء كان رأسماليا أو اشتراكيا، ثم في ضوء الاقتصاد الإسلامي:

1- سلوك المستهلك في الاقتصاد الوضعي:

لقد اعترف علماء الاقتصاد الوضعي بأنفسهم أن النظرية تنشأ لترجمة الواقع وتفسيره، وترتبط به من حيث إطارها وفرضياتها، كما أنهم يقرون بأن الغالبية العظمى من النظريات الاقتصادية التي نجدها حتى الآن في كتب الاقتصاد هي نظريات من عمل اقتصاديين عاشوا في دول الغرب، وتأثروا بلا شك بتاريخهم، وبالبيئة الاقتصادية التي عاصروها، وبالعقائد التي اعتنقوها.[1]

1- 1- سلوك المستهلك في الاقتصاد الرأسمالي: لقد نشأت قضية سلوك المستهلك في الغرب بعد ظهور الرأسمالية، وهي نتيجة ما يسمى بالعقلانية الاقتصادية والنفعية، إذ تفسر العقلانية الاقتصادية السلوك البشري على أنه نتيجة عملية حسابية دقيقة موجهة بحذر وعناية نحو النجاح الاقتصادي الذي يعرف بتحويل الإنسان إلى مكاسب مالية، أما النفعية فهي المعين للقيم الأخلاقية.[2] وبالتالي يمكننا استنتاج أن الاقتصاد الرأسمالي يقوم على أربعة مبادئ أو ركائز لسلوك المستهلك، وهي:[3]

- **مبدأ المنفعة:** والذي يعتبر المتعة أو المنفعة هي الحيز والهدف الأسمى الذي يجب أن ينشد من قبل الأفراد والمجتمعات.

- **مبدأ العقلانية:** والذي يربط بين الوسائل والغايات، وبناء عليه يختار الفرد والمجتمع بين البدائل أو الوسائل التي تحقق أعلى معدلات الإشباع للحاجات الإنسانية أو الغايات.

- **مبدأ الفردية:** والذي يأخذ بعين الاعتبار استقلالية كل فرد، وبأن كل فرد يغلب مصلحته على مصلحة غيره.

- **مبدأ الحرية:** ويمثل هذا المبدأ حجر الزاوية في الاقتصاد الرأسمالي، إذ يقصد بالحرية هنا حقوق الملكية واستغلال المواهب والقدرات وحرية الاستهلاك.

إن هذه الرؤية تنتقد من طرف عدة باحثين في مجال الاقتصاد

1- زيد بن محمد الرماني، الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، 2001، ص11.
2- المرجع نفسه، ص17.
3- المرجع نفسه، ص ص:17-18.

الإسلامي، معترفين أن السعي والكسب وتحقيق مستويات معيشية جيدة وأكثر رفاهية، أمر غير مذموم، بل على العكس من ذلك يعد فضيلة من الفضائل المرغوبة، إلا أنهم يؤكدون أن تحقيق هذه الغايات ينبغي أن يكون متسقا مع مفاهيم المشروعية والاعتدال،[1] ومع مفاهيم أكثر روحية أو خلقية كالقناعة والبركة، كما أن حتمية توافق المنفعة أو السعادة الحقيقية مع دالة التفضيل قد لا تكون مقبولة، بل ربما لا تكون متطابقة أبدا، بدليل قوله تعالى: (...وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ...)[2]، وأيضا ينبغي أن لا تكون المنفعة منفعة مادية فقط، بل هناك منفعة روحية، والتي تؤثر خاصة على نمط الاستهلاك لدى الفرد المسلم.

1- 2- سلوك المستهلك في الاقتصاد الاشتراكي: يتسم الاقتصاد الاشتراكي بالتخطيط المركزي، ففي ظل نظام من التقنين النوعي الكامل والمحدد، لن تكون هناك حرية اختيار بالنسبة للمستهلكين، بل تسود تفضيلات المخططين في تحديد أنواع وكميات السلع والخدمات الاستهلاكية، بدلا من بروز تفضيلات المستهلكين، فالمستهلك في الاقتصاد الاشتراكي لا يملك سوى تأثير ضئيل على حجم وتركيبة الإنتاج، ولو كان في قطاع السلع والخدمات الاستهلاكية في حد ذاته، بالإضافة إلى ذلك تعطى أهمية محدودة جدا لتنويع المنتجات الاستهلاكية وخاصة الكمالية منها.**3**

يبين أحد الباحثين أن فكرة "اختيار المستهلك" المعروفة لدى الاقتصاد الرأسمالي، كان يقابلها سياسة "الضبط الاستهلاكي"[4] لدى الاقتصاد الاشتراكي، حيث نتج عن هذه السياسة إهدار اختيارات المستهلك، إذ تميز الاقتصاد الاشتراكي بالمجاميع السلعية المحدودة وغير المتاحة بالكميات الكافية، مما ترتب عليه ظاهرة الطوابير في معظم البلدان الاشتراكية، والجزائر خير مثال على ذلك (خلال النظام الاشتراكي)، بالإضافة إلى رداءة نوعية هذه السلع.

يدعي أصحاب الاقتصاد الاشتراكي بالتوزيع الأكثر عدالة للمداخيل، ولكنه لا يمكن تحقيق المساواة الكاملة في توزيعها، طالما هناك إمكانية لاختيار المهن، ولتخصيص العمل من خلال تفاوت الأجور والرواتب، أضف لذلك، فإن

1- سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص ص:116-117.
2- الآية 216 من سورة البقرة.
3- زيد بن محمد الرماني، مرجع سبق ذكره، ص28.
4- عن: المرجع نفسه، ص30، عن: إبراهيم حلمي عبد الرحمان، «عالم الغد عالم واحد وعوالم متعددة»، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 44، اكتوبر1991، ص75.

المستهلكين في الاقتصاد الاشتراكي يقومون باختيار السلع والخدمات الموجودة في السوق ولا يؤثرون على الإنتاج بأي حال من الأحوال، ولا يهم المنتجين رأيهم فيما يخص رغباتهم وأذواقهم، فهي حالة شبه تعسر اقتصادي. فلابد من السماح للمستهلكين في إنفاق دخولهم النقدية بكل حرية قصد الحصول على الإشباع الكامل، وإعطاء أهمية لتلبية طلباتهم، وإعادة الاعتبار لمبدأ اختيارات المستهلك، ونهاية الضبط الاستهلاكي، وإنشاء علاقات ما بين الوحدات المنتجة من جهة، وبين الوحدات المنتجة والوحدات الاستهلاكية من جهة أخرى، لتكون أكثر حساسية لمؤثرات السوق، دون الرجوع للسلطات المركزية.[1]

2- سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي:

في ظل العولمة أصبح العالم سوقا مفتوحا تسوده المنافسة الشرسة للحصول على أموال المستهلك، باستخدام آليات شديدة التأثير على قرارات ذلك المستهلك، كآلية الإعلانات، مما ترتب عليه تغير النمط الاستهلاكي له، وخلق لديه طموحات قد لا تتناسب مع دخله، وهذا ولا شك يسبب الكثير من المشاكل الخطيرة والتي تلحق ارتباكا لميزانية البيت وحتى الدولة، فنجد في هذا العصر يزداد الإسراف والتبذير من خلال توجيه الإنفاق نحو الترف والمظهرية، وأحيانا الإنفاق في معصية الله، وهذا الأمر لا يتوقف على الإنفاق والاستهلاك الفردي، بل يمتد إلى الإنفاق والاستهلاك الحكومي، و ذلك يؤدي إلى سلسلة من الآثار السيئة محصلتها النهائية مشاكل اجتماعية واقتصادية،[2] وسبب كل ذلك الابتعاد عن الدين وإتباع الطريق غير المستقيم، وحتى نخرج من هذا المأزق علينا بالرجوع والالتزام بعدد من المبادئ والضوابط الشرعية للإنفاق والاستهلاك.[3]

ويمكن حصر مبادئ سلوك المستهلك في إطار الاقتصاد الإسلامي ضمن النقاط التالية:[4]

1- إن آفاق المستهلك المسلم تتسع لتشمل جميع الطيبات، ولا يستثنى إلا الخبائث المذكورة في القرآن الكريم، وما يقاس عليها، مع العلم أن عدد السلع الاستهلاكية المحرمة قليل جدا، إذا ما قرن بالعدد الهائل للسلع الاستهلاكية

1- زيد بن محمد الرماني، مرجع سبق ذكره، ص ص:31-32.
2- حسين شحاته، الإنفاق: ضوابط شرعية، نماء، مراجعات اقتصادية، 07-05-2000، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-<32/morajaat.asp>.
3- وسوف نتناول الضوابط الشرعية للإنفاق والاستهلاك بشكل مفصل في المحور الثاني من هذه الدراسة.
4- زيد بن محمد الرماني، مرجع سبق ذكره، ص33.

المباحة.

2- وجود حد أقصى للكمية التي يطلبها المستهلك المسلم من أية سلعة أو خدمة كانت.

3- تعتمد منفعة المستهلك المسلم على تحقيق منافع الآخرين، فلا ينطوي سلوكه الاستهلاكي على الأنانية.

"إن فكرة الإنسان في الاقتصاد الإسلامي تختلف عن الإنسان الغربي الذي لا هم له إلا الحصول على أقصى ما يمكن من إشباع حاجاته، فالإنسان في الاقتصاد الإسلامي تحفزه حوافز خلقية روحية، كما تحفزه حوافز مادية كالمنفعة الشخصية، وكذلك خدمة الآخرين".[1]

ومن خلال ذلك فإن فكرة المسلم عن الاستهلاك تخضع لقواعد منها: قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة، قاعدة المشروعية (الحلال والحرام)، قاعدة القيم الخلقية وقاعدة الاعتدال.

إن التحليل الاقتصادي للاستهلاك يفترض توفر الرشد لدى المستهلك، كما تفترض نظرية سلوك المستهلك ضمنيا تطابق دالة التفضيل Preference Function مع دالة المنفعة (الحقيقية) للمستهلك Utility Function، وهذا قد لا يكون صحيحا في أغلب الأحيان فقد يفضل المستهلك تدخين سيجارة من تبغ على شرب كوب من الحليب، بينما المنفعة الحقيقية لكوب الحليب أكبر بكثير من المنفعة الحقيقية إن لم نقل مضار السيجارة، ففي إطار الاقتصاد الإسلامي لا يمكننا قبول حتمية تطابق المنفعة الحقيقية (السعادة) مع دالة التفضيل (الاختيار)، فالإسلام يؤكد إمكانية اختلافهما،[2] يقول تعالى: (...وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ...)[3].

إضافة إلى ذلك نجد أن دالة المنفعة بالنسبة للمستهلك المسلم تحوي متغيرا إضافيا إلى جانب المتعة المادية، هو الثواب (أو العقاب) في الحياة الآخرة (نسأل الله الثواب)، فهذا المتغير هو أكثر قوة ونفوذا لقوله تعالى: (وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنْ الدُّنْيَا وَأَحْسِنْ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ

1- زيد بن محمد الرماني، المستهلك المسلم تحكمه قواعد الدين والأخلاق، باب المقال، 10-04-2004، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
<http://www.bab.com/articles/full_article.cfm?id=7184>.
2- سعيد سعد مرطان، مرجع سبق ذكره، ص107 وص ص:115-117.
3- الآية 216 من سورة البقرة.

الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ)[1].

ومن خلال ما سبق فلا عجب أن نجد وجوها للإنفاق تبدو اقتصادية ولا تولد منفعة في المفهوم الاقتصادي الوضعي، بينما تولد منفعة عظيمة في المفهوم الإسلامي للمنفعة، فمساعدة الفقراء والمحتاجين، والجهاد بالمال وغيرها من أعمال البر والإحسان، قد لا يكون لها نفع مادي في الحياة الدنيا، ولكن ثوابها عند الله عظيم، وبالتالي أثرها على دالة المنفعة يكون إيجابيا.[2]

المحور الثاني: ضوابط الإنفاق في الإسلام

لقد وضع الإسلام عدة ضوابط وتوجيهات لتحدد المسار الرشيد بالنسبة للإنفاق، فهي بمثابة محددات لسلوك المستهلك المسلم، ومن أهم هذه الضوابط ما يلي:[3]

1- الإنفاق في طاعة الله والالتزام بالحلال:

يشعر المستهلك المسلم الذي يخاف الله أن ماله هو ملك لله سبحانه وتعالى، وأن ملكيته له هي ملكية مؤقتة تنتهي بموته، ولقد ورد بالقرآن الكريم عديدا من الآيات تؤكد هذا المعنى، منها قوله سبحانه وتعالى: (آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ)[4]، وتؤكد هذه الآية أن المستهلك عليه أن ينفق المال طبقا لأوامر وشريعة مالكه الحقيقي، وأن في ذلك طاعة الله سبحانه وتعالى.[5]

فقبل أن يهم الفرد بإنفاق أي دينار أو درهم، عليه أن يعرف هل ذلك في طاعة الله أم لا، فإذا كان في طاعة الله فليسرع بالإنفاق، وإن كان في معصية الله فليمتنع عن ذلك.[6]

كما يجب أن يعتقد المستهلك المسلم ويؤمن بأن له وقفة مع الله سبحانه وتعالى، ليحاسب عن هذا المال من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وأساس ذلك

1- الآية 77 من سورة القصص.
2- المرجع نفسه، ص117.
3- حسين شحاته، الإنفاق: ضوابط شرعية، مرجع سبق ذكره، بتصرف.
4- الآية 7 من سورة الحديد.
5- ولمزيد من المعلومات ارجع إلى:
منظور أحمد الأزهري، ترشيد الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2002، ص ص:98-102.
6- ولمزيد من المعلومات ارجع إلى:
صحيح البخاري، كتاب الرقاق، باب «مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ».

قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «لَا تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ أَرْبَعٍ...وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَا وَضَعَهُ...»[1].

2- الإنفاق في الطيبات وتجنب الخبائث:

لقد أمرنا الله سبحانه وتعالى أن يكون الإنفاق في مجال الطيّبات، فقد قال الله عز وجل في كتابه: (...وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ...)[2]، وقال الله أيضا: (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا...)[3]، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «...إِنَّ اللَّهَ طَيِّبٌ لَا يَقْبَلُ إِلَّا طَيِّبًا...»[4].

فينبغي على الفرد المسلم أن ينفق ماله في شراء السلع والخدمات الطيبة، والتي تعود عليه وعلى المجتمع الإسلامي بالنفع، وأن يمتنع عن الإنفاق في الخبائث.[5]

3- الاعتدال والوسطية في الإنفاق:

من ضوابط الإنفاق في الإسلام الاعتدال دون إسراف أو تقتير، لأن في الإسراف مفسدة للمال وللنفس وللمجتمع، وكذلك الوضع بالنسبة للتقتير ففيه حبس وتجميد للكتلة النقدية، وكلاهما يسبب خللاً في النظام الاقتصادي، وأصل ذلك قوله تعالى: (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا)[6]، وقوله عز وجل: (وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَى عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَحْسُورًا)[7].

ومن وصايا الرسول صلى الله عليه وسلم في مجال الاعتدال في الإنفاق قوله صلى الله عليه وسلم: «كُلُوا وَاشْرَبُوا وَتَصَدَّقُوا وَالْبَسُوا فِي غَيْرِ مَخِيلَةٍ وَلَا سَرَفٍ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُرَى نِعْمَتُهُ عَلَى عَبْدِهِ»[8].

فلا بد على المستهلك المسلم أن يلتزم بهذا الضابط في إنفاقه، فلا

1- سنن الدارمي، كتاب المقدمة، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 538.
2- الآية 157 من سورة الأعراف.
3- الآية 32 من سورة الأعراف.
4- صحيح مسلم، كتاب الزكاة، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 1686.
5- ولمزيد من المعلومات ارجع إلى:
- منظور أحمد الأزهري، مرجع سبق ذكره، ص ص:91-98.
- سعيد سعد مرطان مرجع سبق ذكره، ص ص:113-115.
6- الآية 67 من سورة الفرقان.
7- الآية 29 من سورة الإسراء.
8- مسند أحمد، كتاب مسند المكثرين من الصحابة، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 6421.

يجب أن تسحبه السعة في الرزق بعد الضيق أو التقليد الأعمى للعادات السيئة إلى أن يسرف، كما يجب أن لا يضيق على نفسه وأسرته إلى المستوى الذي تصبح فيه نعمة الله نقمة وتصبح الحياة عندئذ ضنكاً.[1]

4- مراعاة الأولوية في الإنفاق:

لقد وضع فقهاء المسلمين أولويات يجب أن يلتزم بها الفرد المسلم عند قيامه بالإنفاق لشراء حاجياته، ونقدم هذه الأولويات وفق الترتيب التالي:[2]

4- 1- الضروريات: هي النفقات الضرورية واللازمة لقوام المخلوقات، وتحقيق المقاصد الشرعية، ولا تستقيم الحياة بدونها، كالمأكل والمشرب والملبس.

4- 2- الحاجيات (أشباه الضروريات): ما ينفقه الفرد على ما يحتاجه لجعل الحياة أكثر يسرا، وتخفف من المشاق، ولا يجب الإنفاق على الحاجيات إلا بعد استيفاء الضروريات.

4- 3- التحسينات (الكماليات): وتشمل شتى النفقات التي تجعل حياة الفرد رغدة طيبة، ولا يجب الإنفاق على التحسينات إلا بعد استيفاء الضروريات والحاجيات.

ومن ثم يجب الالتزام بهذه الأولويات عند الإنفاق لتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، ومما يؤسف له في هذه الأزمة أن الأفراد والحكومات ينفقون الأموال على الكماليات في الوقت الذي يعانون فيه من نقص في الضروريات والحاجيات، ومن نتائج ذلك محق البركة وظهور الأزمات الاقتصادية.

5- التوازن بين الكسب والإنفاق:

لقد حثنا الله سبحانه وتعالى على التوازن في كل شؤون الحياة، ويدخل في نطاق ذلك التوازن بين الكسب والإنفاق، سواء على المستوى الجزئي أي العائلة أو على المستوى الكلي أي الدولة، فلا يجب أن يكلف الفرد نفسه مالا يطيق، فيقول الله سبحانه وتعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا

---

[1]- ولمزيد من المعلومات ارجع إلى:
- سعيد سعد مرطان، مرجع سبق ذكره، ص ص:112-113.
- منظور أحمد الأزهري، مرجع سبق ذكره، ص ص:117-123.

[2]- ولمزيد من المعلومات ارجع إلى:
- المرجع نفسه، ص ص:103-116.
- زيد بن محمد الرماني، مرجع سبق ذكره، ص ص:63-64.

اكْتَسَبَتْ...)[1]، ويقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ أَسْلَمَ وَكَانَ رِزْقُهُ كَفَافًا وَقَنَّعَهُ اللَّهُ»[2].

6- أولوية التعامل مع المسلمين وأبناء الوطن:

من أولويات تعامل الفرد المسلم أن يكون مع المسلمين، ودليل ذلك من القرآن الكريم قول الله تعالى: (وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ...)[3]، وفي هذا الشأن يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادِّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى»[4]، ويقول صلى الله عليه وسلم: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا»[5].

ولقد رتب الفقهاء أولويات التعامل في كل المجالات ومنها عند الشراء والبيع على النحو التالي:

1)- المسلم المواطن.

2)- المواطن من أهل الكتاب.

3)- الكتابي غير المواطن.

4)- غير الكتابي المواطن.

وفيما يخص التعامل مع العدو الحربي فلقد حرم الفقهاء التعامل معه، لذلك يجب على المستهلك المسلم الملتزم بشرع الله عز وجل ألا يتعامل قطعيا مع الأعداء الحربيين بكافة فئاتهم وحيثياتهم وملِلهم، حتى لا تروج بضاعتهم وتدعم اقتصادهم، وتضيع فرص التعامل مع غير الحربيين الذين هم أولى بالتعامل معهم (كما رأيناه سابقا)، ودليل هذا الحكم من كتاب العزيز الحكيم قوله: (إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ)[6]، وحتى رسولنا صلى الله عليه وسلم يوصينا بذلك في قوله: «لَا تُصَاحِبْ إِلَّا مُؤْمِنًا وَلَا يَأْكُلْ طَعَامَكَ إِلَّا تَقِيٌّ»[7].

1- الآية 286 من سورة البقرة.
2- سنن الترمذي، كتاب الزهد عن رسول الله، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 2271.
3- الآية 71 من سورة التوبة.
4- صحيح مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 4685.
5- صحيح البخاري، كتاب الأدب، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 5567.
6- الآية 9 من سورة الممتحنة.
7- سنن الترمذي، كتاب الزهد عن رسول الله، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 2318.

7- تجنب الإسراف والتبذير في الإنفاق:

لقد حرم الإسلام الإسراف والتبذير، لما ينطوي عليه من تبديد غير واع لموارد الفرد والجماعة التي ينبغي الحفاظ عليها والاقتصاد في إنفاقها.[1]

فمن خلال النظر إلى تواجد هاتين الكلمتين (الإسراف والتبذير) في سياقات القرآن يتبين لنا الفرق بينهما،[2] فكأن الإسراف هو تجاوز الحد (حد الاعتدال) لقوله تعالى: (وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أُكُلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُتَشَابِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)[3]، وقوله عز وجل: (وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا)[4]، وقوله أيضا: (...وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ)[5]، وأما التبذير فهو الإنفاق في وجوه الحرام لقوله تعالى: (وَآتِ ذَا الْقُرْبَى حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا)[6]، وقوله عز وجل: (إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا)[7].

ويعرف الدكتور أحمد الشرباصي التبذير بأنه هو صرف الشيء فيما لا ينبغي بخلاف الإسراف الذي قيل إنه صرف الشيء فيما ينبغي زيادة على ما ينبغي، فالإسراف هو إنفاق المال الكثير في الغرض الخسيس، وقيل الإسراف تجاوز الحد في النفقة، وقيل أن يأكل الرجل مما يحل له فوق الاعتدال ومقدار الحاجة، وقيل الإسراف تجاوز في الكمية، فهو جهل بمقادير الحقوق، ولذلك قال الأزهري وغيره: السرف مجاوزة الحد المعروف لمثله.[8]

إذن الإسراف هو تجاوز الحد وعدم الاعتدال، بينما التبذير هو الإنفاق فيما حرم الله، وبالتالي يمكننا القول أن الإسراف يخضع لمقياس كمي وهو حجم

1- ولمزيد من المعلومات ارجع إلى:
سعيد سعد مرطان، مرجع سبق ذكره، ص ص:111-112.

2- الإسراف باللغة الانجليزية Prodigality، وباللغة الفرنسية Prodigalité، ولقد ذكرت 23 مرة في القرآن الكريم على شكل كلمات تشترك معها في أصلها اللغوي الجذري، أما التبذير فهو Wasting باللغة الانجليزية، و Gaspillage باللغة الفرنسية، ولقد ذكرت 3 مرات في القرآن الكريم على شكل كلمات تشترك معها في أصلها اللغوي الجذري.

3- الآية 141 من سورة الأنعام.

4- الآية 67 من سورة الفرقان.

5- الآية 31 من سورة الأعراف.

6- الآية 26 من سورة الإسراء.

7- الآية 27 من سورة الإسراء.

8- أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، بيروت، 1981، ص ص:28-29 وص69.

السلع والخدمات المستهلكة (تجاوز الحد أم لا)، في حين التبذير يخضع لمقياس نوعي وهو نوعية السلع والخدمات المستهلكة (حلال أم حرام، أو طيبة أم خبيثة).

وباستخدام مفهوم المنفعة يمكننا توضيح حدود الإسراف،[1] فالسلوك الاستهلاكي للفرد المسلم يفترض أن يبدأ عندما تعطي السلعة أو الخدمة المستهلكة أعظم إشباع ممكن،[2] ويستمر استهلاكه حتى يصل هذا الإشباع أو المنفعة إلى الصفر، وهي النقطة التي يفترض أن يتوقف الاستهلاك عندها أو قبلها بقليل، واعتمادا على الشكل التالي يمكن توضيح ذلك:

الشكل (1): حدود الإسراف انطلاقا من دالة المنفعة

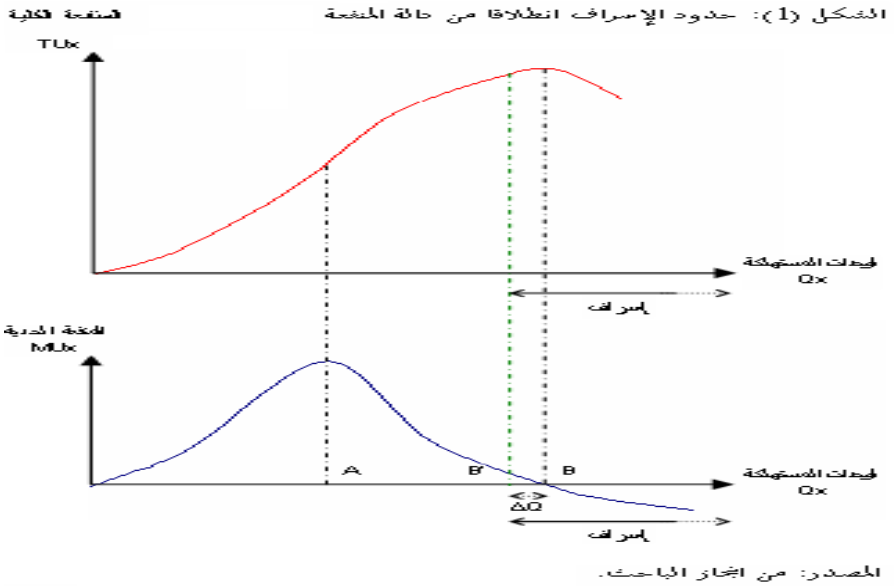

المصدر: من إنجاز الباحث.

فالشكل (1) يبين لنا حدود الإسراف، إذ يتوقف المستهلك عن استهلاك السلعة أو الخدمة (x) عند النقطة (B)، بل نتوقع أن يتوقف المستهلك المسلم عن

1- علي عبد العزيز، الاستهلاك: قاعدة ذهبية، نماء، اقتصاد وأعمال- مراجعات اقتصادية، 20-01-2001، [En ligne]، العنوان الالكتروني: http://www.islam-online.net /arabic /econmics/، تصفح بتصرف. >/2001/article9.shtml<

2- أنظر إلى الشكل (1): وهي النقطة A، وهي بداية الجزء الذي يتصرف المستهلك على مداه والمناسب من حيث تحليل سلوك الفرد، وتسمى ببداية المنطقة المفضلة اقتصاديا. ولمزيد من المعلومات ارجع إلى:

- Salvatore Dominick, Microéconomie: Cours et Problèmes, série Schaum, McGraw-Hill.Inc., paris, 2ème édition, 1993, pp:75-78.

استهلاك السلعة أو الخدمة (x) عند النقطة ('B)، بحيث كل استهلاك يتجاوز النقطة ('B) يعتبر إسرافا، لأنه تجاوز المقدار الكافي لتلبية الحاجة المفقودة، وهذا الذي عادة ما يقع فيه المستهلكون، مع العلم أن المقدار (ΔQ) يمثل مقدار القناعة لدى المستهلك المسلم. بينما يمكننا توضيح ماهية التبذير عن طريق التمثيل البياني التالي:

الشكل (2): ماهية التبذير انطلاقا من نوع السلع والخدمات المستهلكة

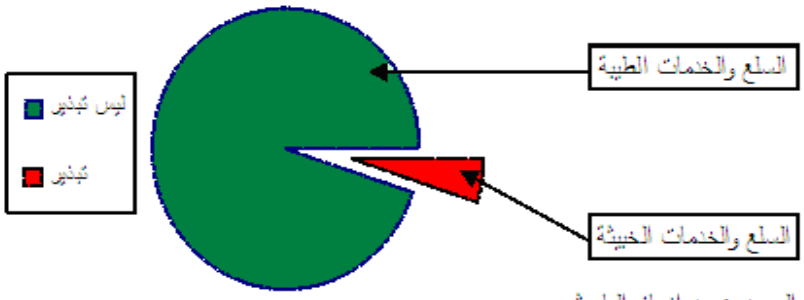

المصدر: من إنجاز الباحث.

فالإسراف والتبذير كلاهما يفضيان إلى الإفلاس الاقتصادي، أو إن شئت إلى التحطم الاقتصادي،[1] ويذكر في الأثر عن يوسف عليه السلام أنه لما صار أمينا على خزائن الأرض، ما كان يشبع أبدا، فلما سئل عن ذلك قال: أخاف إن شبعت أن أنسى الجياع. ومن صور الإسراف والتبذير في أيامنا هذه: الإسراف (خاصة خلال شهر رمضان) في المأكل والمشرب، وأيضا في الملبس وفي سلع وخدمات الزينة والتجميل (خاصة بالنسبة للعنصر النسوي)، وإسراف الأموال في السيارات الفخمة...، رغم أن السيارة العادية توصلك إلى مصر. وكل ذلك استهلاك تفاخري غرضه المباهاة وحب الظهور، فالاستهلاك في حد ذاته ليس مذموما، ولكن المذموم فيه هو الإسراف والتبذير من الناحية الشرعية ومن الناحية الاقتصادية.[2]

8- تجنب الترف والخيلاء في الإنفاق:[3]

لقد حرمت الشريعة الإسلامية الإنفاق على السلع والخدمات الترفيهية

1- ونجد تفاصيل مفهوم هذه القاعدة في سورة يوسف عليه السلام.
2- علي عبد العزيز، مرجع سبق ذكره.
3- يعرف الترف بأنه المبالغة في التنعم بملاذ الدنيا وشهواتها، وهو يفوت الإسراف، أما الخيلاء فتعني الفخر والتكبر والإعجاب بالنفس.

بصفة قطعية، لأنها تؤدي إلى الفساد والهلاك، سواء بالنسبة للأموال الخاصة للفرد أو بالنسبة للأموال العامة للدولة، ويقول الله تعالى في هذا الصدد: (وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيراً)[1]، فالله سبحانه وتعالى يحذرنا من حياة الترف وإنفاق المال في الملذات المحرمة، وحتى الرسول صلى الله عليه وسلم يؤكد لنا ذلك من خلال عدة أحاديث نبوية، فقد قال عليه الصلاة والسلام: «كُلُوا وَاشْرَبُوا وَالْبَسُوا وَتَصَدَّقُوا فِي غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا مَخِيلَةٍ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ كُلْ مَا شِئْتَ وَالْبَسْ مَا شِئْتَ مَا أَخْطَأَتْكَ اثْنَتَانِ سَرَفٌ أَوْ مَخِيلَةٌ»[2].

فيجب على المسلم سواء كان حاكما أو محكوما أن يبتعد عن كل سبل الترف والخيلاء حتى لا يحبط عمله ويفوز في الدنيا وفي الآخرة.

9- تجنب التقليد المخالف للشرع:

لقد نهانا الإسلام أن نقلد غير المسلمين في عاداتهم وتقاليدهم التي تخالف أحكام ومبادئ ديننا الحنيف، فيقول الله سبحانه وتعالى: (...وَأَعْرِضْ عَنْ الْمُشْرِكِينَ)[3]، وأيضا حذرنا الرسول صلى الله عليه وسلم عليه وسلم فقال: «لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ حَتَّى لَوْ سَلَكُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى قَالَ فَمَنْ»[4]، كما حذرنا من البدع فقال عليه الصلاة والسلام: «...فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الْمَهْدِيِّينَ الرَّاشِدِينَ تَمَسَّكُوا بِهَا وَعَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»[5].

إذن لابد على كل فرد من المجتمع أن يستشعر أنه مسئول ومحاسب يوم القيامة أمام الله وأمام الملأ أجمعين، وأن يعي تماما قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «أَلَا كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ فَالْإِمَامُ الَّذِي عَلَى النَّاسِ رَاعٍ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى أَهْلِ بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ وَهِيَ مَسْئُولَةٌ عَنْهُمْ وَعَبْدُ الرَّجُلِ رَاعٍ عَلَى مَالِ سَيِّدِهِ وَهُوَ مَسْئُولٌ عَنْهُ...»[6].

10- التقشف عند الأزمات المالية والاقتصادية:

لقد أمرنا الإسلام بالتقشف في حالة وقوع الأزمات، فيقول الله سبحانه

1- الآية 16 من سورة الإسراء.
2- صحيح البخاري، كتاب اللباس، باب قول الله تعالى: (قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ).
3- الآية 106 من سورة الأنعام.
4- صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 3197.
5- سنن أبو داود، كتاب السنة، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 3991.
6- صحيح البخاري، كتاب الأحكام، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 6605.

وتعالى: (قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ فِي سُنْبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تَأْكُلُونَ(47)ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِمَّا تُحْصِنُونَ(48)ثُمَّ يَأْتِي مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ(49))[1]، فلما عين سيدنا يوسف عليه السلام أمينا على خزائن الأرض وضع خطة للاستهلاك مبنية على الاقتصاد والتقشف حتى أخرج الأمة من أزمتها، وهذا درس لأولي الألباب.

ومن خلال كل ما سبق، يتبين لنا بأن الفرد المسلم عكس الفرد غير المسلم الذي لا هم له إلا الانشغال بالدنيا، فالفرد المسلم لا ينشغل كثيرا بها، لأن الهدف الأساسي الذي خلق من أجله هو عبادة الله سبحانه وتعالى فيها، للفوز برضوان الله وجناته يوم القيامة، وبعد تحليلنا لضوابط الاستهلاك في الإسلام يتبين لنا أن سلوك المستهلك المسلم يختلف تماما عن سلوك المستهلك غير المسلم.

المحور الثالث: محاولة تبيان أثر عقيدة الفرد المسلم على سلوكه الاستهلاكي بالاعتماد على مفهومي القناعة والبركة

لقد رأينا أن فكرة المستهلك في الاقتصاد الإسلامي تختلف عن فكرة المستهلك في الاقتصاد الغربي الذي لا هم له إلا الحصول على أقصى قدر ممكن لإشباع حاجياته ورغباته المتنوعة، فما دمنا نؤمن بالله سبحانه وتعالى ونصدقه فنحن نؤمن بالعالم الغيبي الذي جاءت به عقيدة السلف الصالح وأنارتنا به.[2]

فالفرد المسلم تحفزه حوافز خلقية وغيبية، كما تحفزه حوافز مادية، بينما الفرد غير المسلم لا يخرج مجال اهتمامه عن دائرة الحوافز المادية، لذلك ارتأينا أن نلجأ في هذا الجزء الأخير من هذا البحث إلى محاولة تبيان أثر عقيدة الفرد المسلم على سلوكه الاستهلاكي، لتمييزه عن الفرد غير المسلم، وهذا كمجرد محاولة تتجلى في التطرق إلى مفهومين أساسيين لدراسة سلوك المستهلك المسلم (في نظر الباحث)، لما يحويانه من أهمية بالغة لتحليل سلوك المستهلك في ظل الاقتصاد الإسلامي، وهما: **القناعة والبركة**،[3] وهذه المحاولة تدخل في مجال

1- الآيات [47-49] من سورة يوسف.

2- سمي بالعالم الغيبي لأنه غاب عن العقول.

3- القناعة باللغة الانجليزية Conviction، وباللغة الفرنسية Conviction، ولقد ذكرت مرتين في القرآن الكريم على شكل كلمات تشترك معها في أصلها اللغوي الجذري، أما البركة فهي Benediction باللغة الانجليزية، و Bénédiction (أو el`Baraka: باعتبار هذه الكلمة أصلها عربي) باللغة الفرنسية، ولقد ذكرت 32 مرة في القرآن الكريم على شكل كلمات تشترك معها في أصلها اللغوي الجذري.

البحوث الكمية لدراسات سلوك المستهلك المسلم، بحيث حاول الباحث بتقديم تحليل رياضي، قياسي وبياني لهذين المفهومين، ولا ننسى بأن هذين المفهومين هما مفهومان اقتصاديان إسلاميان.

1- القناعة:

1- 1- تعريفها: القناعة معناها الرضا والتعفف وترك المسألة، ويقال قنع الرجل فهو قنع إذا رضي.[1] وقال ابن السني في كتابه القناعة: "القناعة هي الرضا بالقسم (أي النصيب والحظ). وقال الراغب في كتاب موسوعة نضرة النعيم: "القناعة هي الاجتزاء باليسير من الأغراض المحتاج إليها". وقال الجاحظ: "القناعة هي الاقتصار على ما سنح من العيش والرضا بما تسهل من المعاش، وترك الحرص على اكتساب الأموال وطلب المراتب العالية مع الرغبة في جميع ذلك وإيثاره والميل إليه وقهر النفس على ذلك والتقنع باليسير منه". وقال المناوي: "القناعة عرفا: الاقتصار على الكفاف، وقيل الاكتفاء بالبلغة، وقيل سكون الجأش عند عدم المألوفات، وقيل الوقوف عند الكفاية".[2]ويعرف البعض من الفقهاء والباحثين بأن القناعة هي الرضا بما قسم الله، ولو كان قليلا، وهي عدم التطلع إلى ما في أيدي الآخرين، وهي علامة على صدق الإيمان،[3] فيقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «قَدْ أَفْلَحَ مَنْ أَسْلَمَ وَرُزِقَ كَفَافًا وَقَنَّعَهُ اللَّهُ بِمَا آتَاهُ»[4].

يفهم من هذه الأقوال أن القناعة هي رضا الإنسان المسلم بما آتاه الله سبحانه وتعالى، وبمعنى آخر القناعة هي الرضا مع حسن الأدب، وكأن هذه الأخيرة لها صلة قرابة مع الصبر، فلا صبر دون قناعة، ولا قناعة دون صبر.

1- 2- مراتبها: لقد حدد الماوردي القناعة في ثلاثة مراتب وهي:[5]

- **المرتبة الأعلى**: أن يقتنع الفرد بالبلغة من دنياه، ويصرف نفسه عن التعرض لما سواه.

1- أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المجلد الثاني عشر، من دون دار النشر، من دون بلاد النشر، الطبعة الثانية، من دون سنة النشر، ص ص:64-65.

2- موقع مدينة الرياض، القناعة، 2005/07/02، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
<http://www.arriyadh.com/Islam/LeftBar/Ayah/------/-------doc_cvt.asp>.

3- موقع كويت 25، القناعة، موسوعة الأسرة المسلمة، 2005/07/11، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
<http://www.kuwait25.com/encyclopedia/print.php?book=1&id=8>.

4- صحيح مسلم، كتاب الزكاة، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 1746.

5- موقع مدينة الرياض، مرجع سبق ذكره.

- **المرتبة الأوسط**: أن تنتهي به القناعة إلى الكفاية، ويحذف الفضول والزيادة.

- **المرتبة الأدنى**: أن تنتهي به القناعة إلى الوقوف على ما سنح، فلا يكره ما أتاه وإن كان كثيرا، ولا يطلب ما تعذر وإن كان يسيرا.

ومهما اختلفت مراتب القناعة، فإنها تعتبر أعلى صور الشكر والرضا: فيقول الرسول صلى الله عليه وسلم: «...وَكُنْ قَنِعًا تَكُنْ أَشْكَرَ النَّاسِ...»[1].

1- 3- آثار وفضائل القناعة: الإنسان القانع يحبه الله سبحانه وتعالى ويحبه الناس، والقناعة تحقق للإنسان خيرا عظيما في الدنيا والآخرة، ومن آثارها وفضائلها ما يلي:

- امتلاء القلب بالإيمان بالله سبحانه وتعالى، والثقة به والرضا بما قدر وقسم، وبالتالي الفوز في الدنيا والآخرة.

- القناعة سبيل للراحة النفسية وبالتالي الحياة الطيبة، بحيث يعيش المسلم القانع في راحة وأمن واطمئنان دائم، أما الطماع فإنه يعيش مهموما، ولا يستقر على حال، وهنا يستوقفنا الحديث القدسي الآتي: «يَا ابْنَ آدَمَ تَفَرَّغْ لِعِبَادَتِي أَمْلَأْ صَدْرَكَ غِنًى وَأَسُدَّ فَقْرَكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَلَأْتُ صَدْرَكَ شُغْلًا وَلَمْ أَسُدَّ فَقْرَكَ»[2]، وقال أحد الحكماء:[3] "سرور الدنيا أن تقنع بما رزقت، وغمها أن تغتم لما لم ترزق".

- تحقيق شكر المنعم سبحانه وتعالى، فالقناعة أعلى صور الشكر والرضا، إذ كما قال عليه الصلاة والسلام: «...وَكُنْ قَنِعًا تَكُنْ أَشْكَرَ النَّاسِ...»[4]، هذا ومن لم يقنع لم يشكر، والله تعالى يقول: (...لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ...)[5]، فيتضاعف الرزق بالشكر، ويكون الرضا في حد ذاته سببا لزيادة الثروة.

- حقيقة الغنى في القناعة، فقد يكون الفقير قانعا مستضعفا، كما قد يكون الغني طماعا جشعا، ذلك لأن الغنى غنى النفس، ويقول المصطفى صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ وَلَكِنَّ الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ»[6]، ويقول أيضا عليه الصلاة والسلام: «...وَارْضَ بِمَا قَسَمَ اللَّهُ لَكَ تَكُنْ أَغْنَى النَّاسِ...»[7].

1- سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 4207.
2- سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 4097.
3- موقع كويت 25، مرجع سبق ذكره.
4- سنن ابن ماجه، كتاب الزهد، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 4207.
5- الآية 7 من سورة إبراهيم.
6- صحيح البخاري، كتاب الرقاق، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 5965.
7- سنن الترمذي، كتاب الزهد عن رسول الله، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 2227.

– القناعة عزة للنفس، إذ تجعل صاحبها حرا، فلا يتسلط عليه الآخرون، أما الطمع فيجعل صاحبه عبدا للآخرين، وهنا نتذكر حكمة العرب القائلة "عز من قنع وذل من طمع"، وقيل العبيد ثلاثة: عبد رق، وعبد شهوة، وعبد طمع.[1]

– القناعة سبب البركة، فكثيرا ما نسأل أشخاصا نحسبهم أغنياء عن حالهم، فنجدهم يشكون من ضيق العيش وتتعجب ألا يكفيهم كل ما يملكون؟ ونرى آخرين نسألهم عن حالهم مع أنهم لا يسألون الناس إلحافا، فيجيبون: "الحمد لله"، والسبب في ذلك هو أن الإنسان القانع يشعر بالبركة في الرزق عكس الإنسان الطماع الذي يجري دائما وراء كسب المزيد، فلا يشبع أبدا، ولا يشعر ببركة الرزق، لذلك جاء في الحديث: «...إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ...»[2]، ومن ثم نستخلص أن الرضا هو سببا من أسباب البركة.

– وأيضا من آثار وفضائل القناعة الوقاية من الذنوب التي تفتك بالقلب وتذهب الحسنات كالحسد والغيبة والنميمة والكذب، فالقانع تعزف نفسه عن حطام الدنيا رغبة فيما عند الله. ضف إلى ذلك فإن القناعة تشيع الألفة والمحبة بين الناس، والقرابة بين العبد وربه، لهذا القناعة هي طريق الجنة، ويقول عليه الصلاة والسلام مبينا ثواب المسلم القانع الذي لا يسأل الناس: «مَنْ يَكْفُلُ لِي أَنْ لَا يَسْأَلَ النَّاسَ شَيْئًا وَأَتَكَفَّلُ لَهُ بِالْجَنَّةِ فَقَالَ ثَوْبَانُ أَنَا فَكَانَ لَا يَسْأَلُ أَحَدًا شَيْئًا»[3].

1- 4- الأسباب المؤدية للقناعة: إن الإنسان بطبعه طماع، فيقول النبي عليه الصلاة والسلام: «لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَابْتَغَى ثَالِثًا وَلَا يَمْلَأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا التُّرَابُ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ»[4]، فأين يؤدي به الطمع؟ لذلك وجب على الفرد أن يجاهد نفسه — وبتوفيق من الله– لكي يرضى بما قسم الله له، ومن الأسباب المؤدية للقناعة ما يلي:[5]

– تقوية الإيمان بالله تعالى والاستعانة به والتوكل عليه، والتسليم لقضائه وقدره، مع اليقين بأن الرزق مكتوب والإنسان في رحم أمه.

– الاقتداء بحال السلف، والنظر في حال الصالحين وزهدهم و كفافهم

1- موقع كويت 25، مرجع إلكتروني سبق ذكره.
2- صحيح البخاري، كتاب الزكاة، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 1379.
3- سنن أبو داود، كتاب الزكاة، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 1400.
4- صحيح البخاري، كتاب الرقاق، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 5956.
5- ونشير إلى أن لكل سبب من هذه الأسباب دليل شرعي من الكتاب والسنة، ولمزيد من التفاصيل ارجع إلى كتب تفاسير القرآن و إلى كتب الأحاديث الشريفة والسيرة النبوية.

وإعراضهم عن الدنيا وملذاتها.

- النظر إلى حال من كان دونك، لمعرفة نعمة الله عليك.

- العلم بأن عاقبة الغنى شر ووبال على صاحبه إذا لم يكن الاكتساب والصرف (المنفق) منه بالطرق المشروعة.

- العمل لتأمين الكفاية من العيش، إذ القناعة الحقيقية هي أن يرضى الإنسان بنفسه وبإمكانياته، فيثق بقدراته ويسعى للأفضل، ويجتهد لذلك في ظل هذا الرضا واليقين، وليس ما يتوهمه البعض من أن القناعة هي حالة من الاستلام للأمر الواقع من ذل ويأس. فالقناعة ضدها الطمع، لا الطموح، حيث ينهانا الله عز وجل أن نطمع فيما يملكه غيرنا، وما هو إلا متاع يختبره الله فيه، إذ يأمرنا أن نطمع في فضله بالابتغاء، وهذا الأخير هو دافع العمل.

- استحضار ما في السؤال من ذل الدنيا والآخرة.

- مجاهدة النفس وترويض القلب على القناعة والكفاف والغنى،[1]مع العلم أن في القناعة راحة للنفس وسلامة للصدر واطمئنان للقلب.

- تقدير الدنيا بقدرها وإنزالها منزلتها، وجعل الهم للآخرة والتنافس فيها.

- معرفة نعم الله تعالى والتفكر فيها، مع تدبر آيات القرآن العظيم لا سيما التي تتحدث عن الرزق والاكتساب.

- معرفة حكمة الله تعالى في تفاوت الأرزاق والمراتب بين العباد، مع العلم بأن الرزق لا يخضع لمقاييس البشر من قوة الذكاء وكثرة الحركة وسعة المعارف.

- الدعاء وهو مفتاح كل شيء.

- وأيضا لكي يصل الفرد للقناعة، عليه أن يكون رشيدا ومتحكما في نفقاته، وفق ضوابط الاستهلاك التي جاء بها الإسلام.

1- 5- التحليل الرياضي للقناعة: ويتمثل هذا التحليل في محاولة إدخال متغير القناعة في دالة المنفعة لتمييز دالة منفعة المستهلك المسلم عن دالة منفعة المستهلك غير المسلم، بحيث يمكن التفرقة بين سلوكيهما في الاستهلاك على أساس أن الفرد المسلم عند استهلاكه لسلعة أو خدمة معينة فبمجرد قناعته سوف يصل إلى مرحلة الإشباع Saturation، دون استهلاكه لكميات كبيرة من السلعة أو الخدمة المدروسة، بينما الفرد غير المسلم لا يعرف القناعة،[2] وبالتالي

1- ويقال: "الدنيا ساعة فاجعلها في طاعة والنفس طماعة فعودها القناعة".
2- فرضا أن المستهلك المسلم هو إنسان ذو قناعة والمستهلك غير المسلم هو إنسان غير قنوع.

سوف لن يشعر بالإشباع إلا بعد استهلاكه لكميات كبيرة من السلعة أو الخدمة المدروسة تفوق الكميات المقتناة من طرف الفرد المسلم، والبيان التالي يبين ذلك:[1]

الشكل (3): تمييز دالة منفعة المستهلك المسلم عن دالة منفعة المستهلك غير المسلم باستعمال متغير القناعة

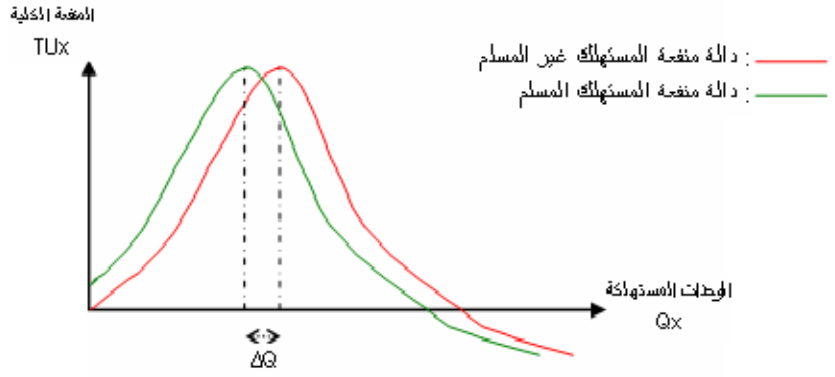

المصدر: من إنجاز الباحث.

ولتوضيح ذلك نأخذ المثال التالي:

- لنفرض أن المستهلك غير المسلم لديه سلعة x، ودالة منفعته هي:

$$U_1(x) = f_1(x)$$

مع:

$$f_1(x) = 3\log x - x \quad \text{.....(11)}$$ [2]

- ولنفرض أيضا أن المستهلك المسلم لديه نفس السلعة x، ودالة منفعته هي:

$$U_2(x) = f_2(x)$$

- بحيث يمكننا في هذه الحالة استخدام مفهوم القناعة للتمييز بين هاتين

1- مع افتراض بقاء كل العوامل الأخرى على حالها.
2- هذه الدالة هي دالة منفعة صحيحة ومعقولة، لأنها تحقق الخاصيتين التاليتين:
- أولا: تتزايد المنفعة بزيادة عدد الكميات المستهلكة من السلعة X.
- ثانيا: تتناقص المنفعة الحدية للسلعة X كلما ازدادت الكمية المستهلكة منها.

الدالتين (مع افتراض بقاء كل العوامل الأخرى على حالها)، وذلك بمحاولة إدخال متغير القناعة والذي نرمز له مثلا بـ: (conv)[1] في دالة منفعة الفرد غير المسلم بالشكل الذي يترك هذه الدالة صحيحة ومعقولة، لهدف الحصول على العبارة الرياضية لدالة منفعة الفرد المسلم (f_2).

فباستعمال طريقة سحب المحاور يمكننا الحصول على شكل الدالة (f_2)،[2] بحيث:

$$f_2(x) = f_1(x + \Delta x) \quad / \Delta x \succ 0 \quad .....(12)$$

ونشير إلى أن Δx هي مقدار سحب منحى الدالة (f_1) نحو (f_2)، وتمثل مقدار قناعة المستهلك المسلم أي $(\Delta x = conv)$، ومنه تصبح العلاقة (12) كما يلي:

$$f_2(x) = f_1(x + conv) \quad / conv \succ 0 \quad .....(13)$$

وبتعويض عبارة $f_1(x + \Delta x)$ بما تساويها في العلاقة (11) فينتج:

$$\begin{aligned} f_2(x) &= 3\log(x + conv) - (x + conv) \\ &= 3\log(x + conv) - x - conv \quad .....(14) \end{aligned}$$

وهي دالة المنفعة للمستهلك المسلم ذو القناعة conv. فمثلاً إذا كان لدينا مقدار قناعة المستهلك المسلم (conv) يساوي وحدة قناعة واحدة[3](قيمة تخيلية)، فإن دالة منفعته تصبح تساوي:

$$U_2(x) = 3\log(x+1) - x - 1$$

وفي حالة انعدام القناعة (conv=0)، فإن العلاقة (14) تصبح كالآتي:

$$\begin{aligned} f_2(x) &= 3\log(x) - x \\ \Rightarrow U_1(x) &= U_2(x) \end{aligned}$$

1- نسبة إلى: Conviction.

2- أنظر إلى الشكل (3).

3- ومن الممكن أن نمثل القناعة بوحدات من السلعة أو الخدمة المستهلكة، أنظر إلى الشكلين (1) و(5).

وفي هذه الحالة يصبح المستهلك المسلم بدون قناعة، أي يصبح له نفس دالة منفعة المستهلك غير المسلم (غير قنوع)، وهذا صحيح حسب فرضيات هذا التحليل.

فمن خلال ما سبق نستنتج أن المستهلك المسلم بمجرد قناعته سوف يصل إلى مرحلة الإشباع، عكس المستهلك غير المسلم الذي يقنع عند الإشباع.

فحسب الحضارة الغربية الحديثة، لا وجود للقناعة إلا أن يتم الإشباع، إذ نجد فيها مقابل كلمة القناعة كلمة Satisfaction والتي تعني إرضاء الإشباع، وفي الواقع فإن هذا لا يتحقق في الحياة الدنيا، طالما أن الرغبات والشهوات لا حد لها، وإن أشبعت رغبات البدن فرغبات النفس لا تشبع. إذن لا وجود في الحضارة الغربية Satisfaction ولا قناعة![1] بينما في الحضارة الإسلامية نجد القناعة كخلق ضمن مجموعة من أخلاق المسلم، ولا ننسى ارتباط الاقتصاد بالأخلاق والثقة والاطمئنان والتعاون في التعامل، وهذا كله من سمات الاقتصاد الإسلامي.

2- البركة:

2- 1- تعريفها: البركة معناها الكثرة من كل ذي خير، ويقال برك الشيء إذا ثبت، ومنه برك الجمل والطير على الماء، أي دام وثبت.[2] وقال الشيخ ناصر بن محمد الأحمد في إحدى خطب الجمعة والتي كانت تتمحور حول البركة "البركة هي شيء من خير يجعله الله تعالى في بعض مخلوقاته.[3] وهناك من الباحثين ما يعرف البركة بأنها: "الزيادة والنماء، فالبركة في المال زيادته وكثرته، وفي الدار فساحتها وسكينتها وهدوؤها، وفي الطعام وفرته وحسنه، وفي العيال كثرتهم وحسن أخلاقهم، وفي الأسرة انسجامها وتفاهمها، وفي الوقت اتساعه وقضاء الحوائج فيه، وفي الصحة تمامها وكمالها، وفي العمر طوله وحسن العمل فيه، وفي العلم الإحاطة والمعرفة..."[4] وأيضا هناك من يعرف البركة بأنها: "غيب

1- لبنى سعيد، القناعة: الكنز المفقود، نماء، مراجعات اقتصادية، 05-07-2000، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-40/morajaat.asp>.

2- أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المجلد الثالث عشر، من دون دار النشر، من دون بلاد النشر، الطبعة الثانية، من دون سنة النشر، ص ص:1-2.

3- ناصر بن محمد الأحمد، البركة: خطبة الجمعة في مسجد النور بمدينة الخبر، رقم الخطبة 1354، المنبر، 12-10-1416، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
<http://www.alminbar.net/alkhutab/khutbaa.asp?mediaURL=2782>.

4- أبو أنس، أنيس الحجاز، جلب البركة إلى منزلك، منتديات الصوت الإسلامي، 03/06-04-2003، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
<http://www.islamcvoice.com/vb/printthread.php?threadid=1067>، بتصرف.

يرسله الله بعلمه، فيعطي به عباده المستحقين صك أمان ضد الفقر".[1]

ويفهم من خلال هذه التعاريف أن البركة هي الزيادة في الشيء نحو الخير، فيقول الله سبحانه وتعالى: (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ القُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنْ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ...)[2].

فمفهوم البركة هو مفهوم غيبي لأنها غيب يرسله الله بعلمه، فهو المبارك جل وعلى بيده الخير كله، والبركة كلها له سبحانه وتعالى، ويختص بها بعض خلقه بما يشاء من الخير والفضل، كالرسل والأنبياء والملائكة والصالحين من البشر، فقال الله عز وجل: (إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ)[3]، وقال تعالى على لسان عيسى بن مريم عليه السلام: (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا(30)وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنتُ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا(31))[4].

وكذلك فضل الله بعض الأماكن على بعض وبارك فيها، كمكة والمدينة، والمسجد الأقصى، وفضل بعض الأوقات والأزمنة على بعض وبارك فيها، كشهر رمضان والعشر الأواخر منه بما فيها ليلة القدر، وعشر ذي الحجة، ويوم الجمعة، والعيدين، وأيضا فقد أوجد الله جل جلاله البركة في الأشياء كالمطر، السحور، الزيتون، الخيل ونحوها.[5]

فمثلا لنأخذ قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «طَعَامُ الِاثْنَيْنِ كَافِي الثَّلَاثَةِ وَطَعَامُ الثَّلَاثَةِ كَافِي الْأَرْبَعَةِ»[6]، وباستعمال علم الحساب (الرياضيات) يتبين لنا أن طعام الاثنين لا يكفي الثلاثة لأن (3 > 2)، وأن طعام الثلاثة لا يكفي الأربعة لأن (4 > 3)، لكن الرسول صلى الله عليه وسلم لا ينطق عن الهوى، قال تعالى: (وَمَا يَنْطِقُ عَنْ الْهَوَى(3)إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى(4))[7]، إذ يؤكد لنا أن طعام الإثنين يكفي الثلاثة وطعام الثلاثة يكفي الأربعة، فما السر هنا؟

1- موقع إسلام أون لاين، البركة: الأمان الاقتصادي من الفقر، نماء، مراجعات اقتصادية، 09-01-2000، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa7-1-<09-01-2000/morajaat.asp>.

2- الآية 96 من سورة الأعراف.

3- الآية 33 من سورة آل عمران.

4- الآيتين [30-31] من سورة مريم.

5- ناصر بن محمد الأحمد، مرجع سبق ذكره.

6- صحيح البخاري، كتاب الأطعمة، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 4973.

7- الآيتين [3- 4] من سورة النجم.

فالحمد لله الذي خلقنا وجعلنا مسلمين، نؤمن به ونصدقه، ومن غيبه أن يرسل البركة بعلمه لعباده المستحقين كصك استثنائي لزيادة الرزق والخير أو كقرض أمان ضد الفقر بدون فائدة، وبالتالي يمكن النظر إلى البركة بأنها مفهوم اقتصادي إسلامي، حيث الشرط الأساسي لتجلي البركة إلى واقع مادي ملموس هو الإيمان وتقوى الله عز وجل في كل شيء، فإذا لم يلتزم السلوك الاقتصادي للفرد وللدولة بتقوى الله فلا نلمس التجلي الفعلي للبركة في حياتنا اليومية، لعدم تحقق الشرط، ويصبح الحاكم الوحيد هو دقة الحسابات والأرقام الاقتصادية فيغيب – بفعلنا – فضل الله سبحانه وتعالى.[1]

وفي ضوء ذلك يمكننا أن نصدق المعادلة الاقتصادية النادرة والعجيبة والرائعة في نفس الوقت، التي يصعب أن يدركها أي فرد وأي مجتمع تضيع من نفسه الثقة في الله، نتيجة ثقته الزائدة والمسرفة في إحكام خططه الاقتصادية ونماذجه القياسية، وضبط الحسابات والأرقام، فلا يصدق أن طعام الاثنين يكفي الثلاثة وطعام الثلاثة يكفي الأربعة. ولا يعني هذا إطلاقا عدم جدوى الخطط والنماذج وضبط الحسابات أو ممارستها وفق النظريات والقواعد، ولكنه فقط يعني مراعاة خصوصيات ومميزات المجتمع، ومعتقداته عند التطبيق، وبالتالي الحصول على البركة.[2]

2- 2- الأسباب الجالبة للبركة في الرزق: لقد رأينا من خلال تطرقنا لمجموعة الأسباب المؤدية للقناعة أن العمل لابد منه لتوفير دواعي الكفاية والقناعة، بل ليس لذلك فقط، إذ يرى الإسلام أن العمل ضرب من العبادة، فاختصه بالتمجيد ودعا للعمل والنشاط الاقتصادي، فقال الله في كتابه الحكيم: (وَقُلْ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ...)[3]، وقال تعالى: (هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ الْأَرْضَ ذَلُولًا فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهِ...)[4]، وقال عز وجل: (فَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ...)[5]، ويقول النبي عليه الصلاة والسلام: «لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَأْتِيَ بِحُزْمَةِ الْحَطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعَهَا فَيَكُفَّ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوه»[6]، ومن أدلة تمجيد الإسلام للعمل أن الرسول بنفسه اشتغل عند بدء حياته بالرعي، كما اشتغل

1- موقع إسلام أون لاين، البركة: الأمان الاقتصادي من الفقر، مرجع سبق ذكره.
2- المرجع نفسه.
3- الآية 105 من سورة التوبة.
4- الآية 15 من سورة الملك.
5- الآية 10 من سورة الجمعة.
6- صحيح البخاري، كتاب الزكاة، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 1378.

بالتجارة. فالعمل والإنتاج يرتقيان في نظر الإسلام إلى مستوى التعبد بل إلى مستوى الجهاد في سبيل الله، كما اعتبر الإسلام أن العمل نعمة تقتضي الشكر عليها، ومن ثم الحفاظ عليها،[1] فيقول الله سبحانه وتعالى: (لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ أَفَلَا يَشْكُرُونَ)[2].

فالعمل الجاد والمتواصل والأخذ بالأسباب أهم دواء للفقر وأهم مصدر للكسب والمال، ثم هناك عدة أسباب للبركة في الرزق منها:[3]

- القرآن، وهو كله بركة.
- الإيمان والتقوى، ولا شك أنها من الأمور الجالبة للبركة.
- التسمية، وتكون في بداية كل عمل.
- الاجتماع على الطعام، وقد بورك في الطعام الذي يجتمع عليه، ويظهر هذا جليا في شهر رمضان عند الإفطار.
- الكسب الحلال والمصرف الحلال، مع الانقياد بضوابط الاستهلاك التي جاء بها الإسلام.
- كثرة الشكر والحمد.
- الصدقة والتي يضاعفها الله جل جلاله إلى عشر أضعاف وقد يضاعفها إلى سبعمائة ضعف، والله يضاعف لمن يشاء، فلا شك أن الصدقة تبارك مال الإنسان وتزيده.
- البر وصلة الأرحام.
- لقد رأينا عند دراسة مفهوم القناعة أن من فضائلها وآثارها البركة، فقناعة الإنسان تجعله يشعر بالبركة، وعندئذ سوف يحس بالغنى، أما طمع المرء ورغبته في الزيادة يجعله ذليلا إلى الناس يلح في سؤالهم، لا يشبع أبدا ولا يشعر بالبركة في الرزق، ويتبين لنا ذلك من خلال قول المصطفى صلى الله عليه وسلم: «لَا تُلْحِفُوا فِي الْمَسْأَلَةِ فَوَاللَّهِ لَا يَسْأَلُنِي أَحَدٌ مِنْكُمْ شَيْئًا فَتُخْرِجَ لَهُ مَسْأَلَتُهُ مِنِّي شَيْئًا

1- رياض حمودة، الفكر الاقتصادي الإسلامي: نظرة عامة، مجلة النبأ، العدد 41، شوال 1420-كانون الثاني 2000، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
<http://www.annabaa.org/nba41/fikr.htm#top8>.

2- الآية 35 من سورة يس.

3- ونشير إلى أن لكل سبب من هذه الأسباب دليل شرعي من الكتاب والسنة، ولمزيد من التفاصيل ارجع إلى كتب تفاسير القرآن والى كتب الأحاديث الشريفة والسيرة النبوية.

وَأَنَا لَهُ كَارِهٌ فَيُبَارَكَ لَهُ فِيمَا أَعْطَيْتُهُ»[1].

10)- بالإضافة إلى كل ذلك هناك عدة أمور وأشياء جالبة للبركة من بينها:[2] إمهال المعسر والبيع إلى أجل والمقارضة[3] وأيضا الصدق في المعاملات التجارية، وكذلك الزواج والجهاد، وأيضا لعق الأصابع والسحور والتبكير، وكذلك المطر، شجرة الزيتون، شجرة النخل وثمرها، وبركة استخدام الخيل في الجهاد في سبيل الله، ضف إلى ذلك بركة ماء زمزم وهو خير ماء على وجه الأرض، ولا ننسى بركة الأشخاص، وفي مقدمتهم وعلى رأسهم أفضل الأنبياء وسيد الأولين والآخرين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، وهناك الصالحون من البشر الذين هم أولياء الله عز وجل، فهؤلاء أيضا بركة على أنفسهم وعلى غيرهم وفي مقدمة هؤلاء، الأنبياء والعلماء والدعاة وطلاب العلم العاملون المخلصون.

2- 3- ممحقات البركة: إن عدم إتباع العوامل السابقة (أسباب جلب البركة) يؤدي إلى انعدام البركة في الرزق وفي شتى الأشياء والأمور، ومما يؤدي أيضا إلى محق بركة المال ومنه الدخل الشهري ما يلي:[4]

- عدم إخراج الزكاة المفروضة من الدخل المتاح بعد تمام النصاب ومضي الحول، وهذه آفة خطيرة تورط فيها الكثيرون، حيث لا تبالي فئات من الناس بقضية المداخيل الشهرية، ويظنونها بمنأى من الزكاة الواجبة بعد تحقق الشروط المعروفة.

- عدم مراعاة الحقوق الواجبة في هذه الأموال خارج الزكاة، كالنفقة على الوالدين وخاصة في حالة احتياجهما، والنفقة على الزوجة والأولاد، ونحوهم.

- عدم إعطاء الأجراء من عمال ومستخدمين حقوقهم وأجورهم، أو تأخيرها والمماطلة في تسليمها.

- تبذير المال وإنفاقه في غير وجهه المشروع، ويشتد الأمر سوءا حين يسخر المال في الحرام والمنكرات والمعاصي، كشراء آلات الطرب والغناء، أو تبديده في السفر إلى بلاد الكفر أو أماكن العبث والفجور إبان الإجازات والعطل ونحوها بدون سبب شرعي.

1- صحيح مسلم، كتاب الزكاة، برنامج الحديث الشريف: رقم الحديث 1720.
2- ناصر بن محمد الأحمد، مرجع سبق ذكره.
3- المقارضة وهي مشتقة من القراض، وهو اشتراك طرفين أحدهما بالمال والآخر بالعمل.
4- المرجع نفسه، و رياض بن محمد المسيميري، ممحق البركة من المال، الإسلام اليوم، 26-11-1422، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
.>http://islamtoday.net/questions/show_question_content.cfm?id=4590

- ومن أعظم ما يمحق بركة المال تعاطي المعاملات المحرمة كالربا والرشوة والغش، أو خلط المال الحلال بأموال محرمة مصدرها الاختلاس أو السرقة أو الغصب، أو غير ذلك من مصادر الكسب المحرمة.

- تعاطي الأيمان الفاجرة عند البيع والشراء، أو كتمان عيوب السلعة وما يتبع ذلك، مما درج عليه الكثير من المتعاملين في الأسواق، فضلا عن النجش المحرم في أماكن المزايدات العلنية.

2- 4- التحليل الرياضي للبركة: ويتمثل هذا التحليل في محاولة نمذجة متغير البركة لهدف تمييز دالة الاستهلاك للفرد المسلم عن دالة الاستهلاك للفرد غير المسلم. ومع العلم أن البركة متغير نوعي غيبي إذ لا يمكن قياسها فهي ذات مفهوم حسي، وما دام الأمر كذلك، حاول الباحث في هذا الصدد إعطاء فكرة جديدة وهي محاولة التفرقة بين **الاستهلاك المنفق عليه فعلا**[1] Effective consumption من طرف الفرد أو العائلة في السوق خلال وحدة زمنية معينة (يوم، شهر، سداسي، سنة...)، وبين **الاستهلاك المحسوس** Sensual consumption من طرف الفرد أو العائلة عند نهاية الوحدة الزمنية المدروسة.

فمثلا، إذا رمزنا لمتغير البركة بالرمز ben [2] يمكننا كتابة النموذج التالي:

$$\left.\begin{cases} C' = C + \alpha.ben \\ and \\ C = c_0 + c_1.R \end{cases}\right\} \text{.....(15)}$$ [3]

أي:

$$C' = c_0 + c_1.R + \alpha.ben \quad \text{.....(16)}$$

مع:[4]

$$ben = \begin{cases} 0 \quad if & : \text{(حالة المستهلك غير المسلم)} \\ 1 \quad if & : \text{(حالة المستهلك المسلم)} \end{cases}$$

1- ونسميه أيضا بالاستهلاك الملموس أو الاستهلاك الحقيقي.

2- نسبة إلى: Benediction.

3- نعتمد في تحليلنا للإستهلاك المنفق عليه فعلا (C) على أبسط نماذج الاستهلاك وهو نموذج كينز: $C = c_0 + c_1.R$.

4- فرضا أن البركة تكون موجودة لدى المستهلك المسلم، وتنعدم لدى المستهلك غير المسلم.

بحيث:

C': تمثل مقدار الاستهلاك المحسوس (وحدات من الاستهلاك المحسوس).

C: تمثل مقدار الاستهلاك المنفق عليه فعلا.

R: تمثل مقدار الدخل.

ben: تمثل البركة.

c_0: حد الكفاف للاستهلاك المنفق عليه فعلا.

c_1: درجة استجابة الاستهلاك المنفق عليه فعلا لتغيرات الدخل، وهو الميل الحدي للاستهلاك المنفق عليه فعلا.

α: درجة استجابة الاستهلاك المحسوس لتغيرات البركة بين المستهلك المسلم والمستهلك غير المسلم.

ونلاحظ هنا أن متغير البركة ben هو متغير تمثيلي Dummy variable،[1] بحيث يأخذ القيمة صفر (0) في حالة عدم وجودها (فرضا ذلك عند المستهلك غير المسلم)، ويأخذ القيمة واحد (1) في حالة وجودها (فرضا ذلك عند المستهلك المسلم).

من خلال النموذج (16) يمكننا استنتاج دالة الاستهلاك المحسوس للفرد غير المسلم وذلك بأخذ ben=0 أي:

$$C' = c_0 + c_1.R \quad .....(17)$$

وهذه المعادلة هي دالة الاستهلاك المحسوس للفرد غير المسلم الذي لا يؤمن بالبركة (فرضا أنه لا يؤمن إلا بالملموسات أو الماديات فقط). بينما دالة الاستهلاك المحسوس للفرد المسلم الذي يؤمن بالبركة هي:

$$C' = c_0 + c_1.R + \alpha.ben \quad / \alpha \in R \quad .....(18)$$

ومن هنا تتجلى لنا أهمية البركة عند المستهلك المسلم الذي يؤمن بوجودها ويحس بها عند نهاية كل وحدة زمنية مدروسة (يوم، شهر، سنة...).

1- وتسمى أيضا بالمتغيرات الصورية أو الصماء، وباللغة الفرنسية Variables indicatrices ou muettes، ولمزيد من المعلومات ارجع إلى:

- Johnston J., Econometric Methods, McGraw-hill Inc, Japan, third edition, 1984, pp:225-239.
- Bourbonnais Régis, Econométrie: Manuel et Exercices Corrigées, Dunod, Paris, 4ème édition, 2002, pp: 73-94.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن التقنية السابقة (تقنية تمثيل متغير البركة كمتغير تمثيلي) هي تقنية أكاديمية فقط وليست عملية، إذ لا يمكننا تقدير الاستهلاك المحسوس لعدم معرفة قيمه، ولهذا فكر الباحث بالانتقال من التحليل القياسي الاقتصادي للبركة نحو التحليل الرياضي المحض للبركة، وهذا كمجرد اقتراح نمذجة رياضية بحتة لمتغير البركة "ben" وذلك بالاستعانة بالأعداد المركبة[1]، فهذا النوع من الأعداد يحتوي في قيمه على جانب حقيقي ملموس وجانب تخيلي غير ملموس، وهذا ما يتوافق مع موضوع الدراسة باعتبار الاستهلاك يتفرع إلى استهلاك ملموس ونسميه بالاستهلاك الحقيقي Effective consumption والذي يدل على قيمة الاستهلاك المنفق عليه فعلا من طرف الفرد أو العائلة خلال مدة زمنية معينة (يوم، شهر، سنة...)، وإلى استهلاك محسوس Sensual consumption من طرف الفرد أو العائلة عند نهاية الوحدة الزمنية المدروسة، ولفهم ذلك نستعين بالكتابة الرياضية التالية:

$$C' = C + \alpha.t \quad / \alpha.t = ben, t \in I\underline{C} \quad ...(19)$$

$$\Rightarrow C' = C + ben \quad .....(20)$$

بحيث:

C': تمثل مقدار الاستهلاك المحسوس (وحدات من الاستهلاك المحسوس)[2].

C: تمثل مقدار الاستهلاك المنفق عليه فعلا (وحدات نقدية).

ben: تمثل مقدار البركة (وحدات من البركة)[3].

مع:

t: عدد مركب بحيث: $t^2 = -1$.

α: عدد حقيقي، حيث:

$$\begin{cases} if\ \alpha = 0 \Rightarrow C' = C & \text{(حالة المستهلك غير المسلم)} : .....\\ if\ \alpha \neq 0 \Rightarrow C' = C + \alpha.t & \text{(حالة المستهلك المسلم)} : ... \end{cases}$$

1- مجموعة الأعداد المركبة، ويرمز لها بالرمز $I\underline{C}$ نسبة إلى Complex Number.

2- ومن الممكن أن نمثلها بوحدات نقدية مستهلكة.

3- ومن الممكن أيضا أن نمثل البركة بوحدات نقدية مستهلكة.

فالعلاقة (21) تدل على أن قيمة الاستهلاك المحسوس تساوي قيمة الاستهلاك المنفق عليه فعلا،[1] وهذه الحالة قد تناسب حالة المستهلك غير المسلم الذي لا يتقي الله، بل يعصيه ولا يبالي في جلب البركة قط. أما العلاقة (22) فتدل على أن قيمة الاستهلاك المحسوس أكبر من قيمة الاستهلاك المنفق عليه فعلا،[2] وهذه الحالة قد تناسب حالة المستهلك المسلم الذي يتقي الله ويعمل على تحقيق أسباب جلب البركة.[3] والشكل التالي يبين ذلك:[4]

الشكل (4): تبيان الفرق بين المستهلك المسلم و المستهلك غير المسلم اعتمادا على فكرة "الاستهلاك المحسوس و الاستهلاك المنفق عليه فعلا" وباستعمال الأعداد المركبة

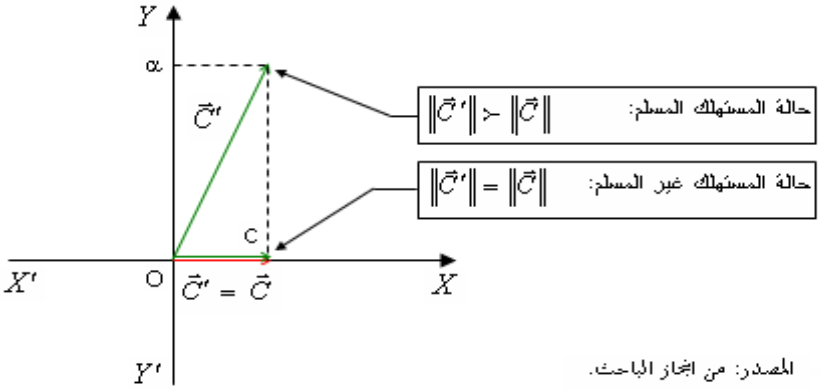

المصدر: من انجاز الباحث.

وبيانيا دائما ومع افتراض بقاء كل العوامل الأخرى على حالها، يمكننا تمييز دالة الاستهلاك للفرد المسلم عن دالة الاستهلاك للفرد غير المسلم من خلال الشكل البياني التالي:

1- ويمكننا استعمال الطويلة (طويلة العدد المركب) للبرهنة عن ذلك، إذ نجد: $\|\vec{C}\| = \|\vec{C}'\|$.

2- ونعتمد على الطويلة (طويلة العدد المركب) للبرهنة عن ذلك، إذ نجد: $\|\vec{C}\| \prec \|\vec{C}'\|$، لأن: $\|\vec{C}'\|^2 = C^2 + \alpha^2$.

3- من الممكن أيضا نمذجة متغيرة البركة بصفة أخرى، وذلك مثلا بإدخال درجة الإيمان والتقوى كمتغير مستقل (شارح) في النموذج.

4- مع افتراض بقاء كل العوامل الأخرى على حالها.

الشكل (5): تمييز دالة الاستهلاك المحسوس للفرد المسلم عن دالة الاستهلاك المحسوس للفرد غير المسلم باستعمال متغيرة البركة

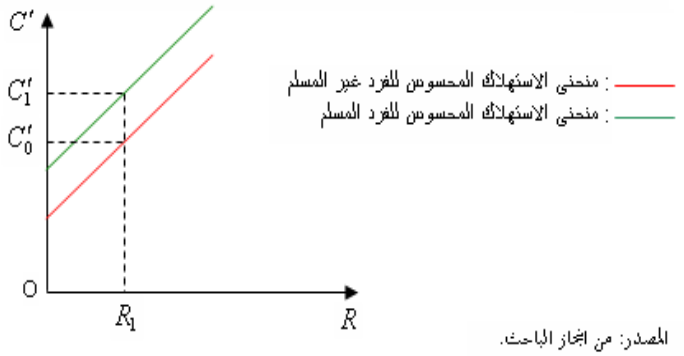

المصدر: من انجاز الباحث.

من خلال النظر إلى البيان (5) أعلاه يتبين لنا أنه عند أي مستوى من الدخل وليكن R_1، فإن مقدار الاستهلاك المحسوس للفرد المسلم (C'_1) يفوق مقدار الاستهلاك المحسوس للفرد غير المسلم (C'_0).

ويفسر الفرق بين هذين المقدارين بوجود مقدار من البركة بداخل الاستهلاك الحسي للفرد المسلم، ومن هنا تتجلى لنا أهمية البركة في تفسير سلوك المستهلك المسلم وتميز دالة استهلاكه عن دالة استهلاك الفرد غير المسلم. وهذا ما ينطبق على الواقع، إذ نجد بعض العائلات تحصل على مداخيل شهرية بالملايين ولكن تجدها تشكي من قلة وعدم اكتفاء دخلها الشهري، فلا تتمتع بها، لأن البركة منزوعة، وقد نجد بعض العائلات ليس لها إلا الراتب الذي لا يوصلها لآخر الشهر، لكن يبارك الله في هذا القليل، فتعيش حياة الملوك، والأمثلة كثيرة ومتعددة.

الخاتمة:

لقد رأينا أن نظرة الاقتصاد الرأسمالي لسلوك المستهلك كانت تخضع لفكرة "اختيار المستهلك"، في حين نظرة الاقتصاد الاشتراكي لسلوك المستهلك كانت تخضع لفكرة "سياسة الضبط الاستهلاكي"، ومن هذا المنطلق وبعد دراستنا لسلوك المستهلك المسلم يمكننا القول أن سلوك المستهلك في الاقتصاد الإسلامي يخضع لفكرة "الاختيار الواسع والموجه"، وتبدو هذه الفكرة كأنها وسط للفكرتين السابقتين، وهنا نتذكر قول الله تعالى: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا...)[1]. فالإسلام لا يثبط الهمم في السعي والكسب، بل هو رحمة للعالمين ويقول سبحانه وتعالى:

1- الآية 143 من سورة البقرة.

(وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ)[1]، لذلك جاء بضوابط لتحدد المسار الرشيد بالنسبة للاستهلاك وهي بمثابة توجيهات لسلوك المستهلك، فمثلا من ضوابط الإنفاق في الإسلام الإنفاق في الطيبات والامتناع عن الإنفاق في الخبائث، مع العلم أن حجم هذه الأخيرة لا يكاد أن يساوي شيئا إذا ما قرن مع حجم الطيبات من السلع والخدمات، وهذا ما يدل على أن اختيار المستهلك في الاقتصاد الإسلامي يكون واسع المجال ولكن موجه بتعاليم الإسلام.

إن فكرة المستهلك في الاقتصاد الإسلامي تختلف عن فكرة المستهلك في الاقتصاد الوضعي، فالمستهلك المسلم يجمع بين المادة والروح بينما الفرد غير المسلم لا يهتم إلا بالماديات فقط، وبالتالي نستخلص أن سلوك المستهلك المسلم هو نموذج متزن وكامل أي أمثل، ولهذا ينبغي البحث في إيجاد نظريات وأساليب جديدة لتحليل سلوك المستهلك بصفة عامة وسلوك المستهلك المسلم بصفة خاصة.

ما دمنا نؤمن بالله سبحانه وتعالى ونصدقه فنحن نؤمن بالعالم الغيبي الذي جاءت به عقيدة السلف الصالح وأنارتنا به. فالفرد المسلم تحفزه حوافز خلقية وغيبية، كما تحفزه حوافز مادية، بينما الفرد غير المسلم لا يخرج مجال اهتمامه عن دائرة الحوافز المادية، لذلك يمكننا تبيان أثر عقيدة الفرد المسلم على سلوكه الاستهلاكي، لتمييزه عن المستهلك غير المسلم، وهذا اعتمادا على عدة مفاهيم اقتصادية إسلامية كالقناعة والبركة...، وانطلاقا من هذا التميز يمكننا نمذجة سلوك المستهلك المسلم.

وختاما كان هذا العمل ثمرة بحث طويل نسأل الله أن ينفع بها قارئها، على أن ما كان فيها من صواب فهو من توفيق الله وإنعامه، وما كان فيها من خطأ فهو من النفس والشيطان، ونسال الله العفو، إنه ولي ذلك والقادر عليه. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

المراجع:

- القرآن الكريم.
- كتب تفاسير القرآن.
- كتب الأحاديث الشريفة والسيرة النبوية.

المراجع باللغة العربية

1- أبو أنس، أنيس الحجاز، جلب البركة إلى منزلك، منتديات الصوت الإسلامي، 03/06-04-

1- الآية 107 من سورة الأنبياء.

2003، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
<http://www.islamcvoice.com/vb/printthread.php?threadid=1067>.
2- أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المجلد الثالث عشر، من دون دار النشر، من دون بلاد النشر، الطبعة الثانية، من دون سنة النشر.
3- أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، المجلد الثاني عشر، من دون دار النشر، من دون بلاد النشر، الطبعة الثانية، من دون سنة النشر.
4- أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، بيروت، 1981.
5- أحمد طه، مكة كولا تزاحم بيبسي وكوكا كولا في الجزائر، جريدة الوطن، الجزائر، العدد (1154)، السنة الرابعة، الخميس 3 شوال 1424ه الموافق لـ 27 نوفمبر 2003م، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
<http://www.alwatan.com.sa/daily/2003-11-27/economy/economy01.htm>.
6- حسين شحاته، الإنفاق: ضوابط شرعية، نماء، مراجعات اقتصادية، 07-05-2000، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-32/morajaat.asp>.
7- حسين شحاته، البعد الاقتصادي في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، دار الكلمة للنشر والتوزيع، مصر، 2000.
8- رياض بن محمد المسيميري، ممحق البركة من المال، الإسلام اليوم، 26-11-1422ه، [En ligne] ، العنوان الالكتروني:
<http://islamtoday.net/questions/show_question_content.cfm?id=4590>.
9- رياض حمودة، الفكر الاقتصادي الإسلامي: نظرة عامة، مجلة النبأ، العدد 41، شوال 1420-كانون الثاني 2000، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
<http://www.annabaa.org/nba41/fikr.htm#top8>.
10- زيد بن محمد الرماني، الرؤية الإسلامية لسلوك المستهلك، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض، 2001.
11- زيد بن محمد الرماني، المستهلك المسلم تحكمه قواعد الدين والأخلاق، باب المقال، 10-04-2004، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
<http://www.bab.com/articles/full_article.cfm?id=7184>.
12- سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.
13- سلمان العودة، البركة في المال، الإسلام اليوم، 05-06-1422ه، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
<http://islamtoday.net/pen/show_question_content.cfm?id=3623>.
14- علي عبد العزيز، الاستهلاك: قاعدة ذهبية، نماء، اقتصاد وأعمال- مراجعات اقتصادية، 20-01-2001، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
<http://www.islam-online.net /arabic /econmics /2001/article9.shtml>.
15- غسان محمود إبراهيم، منذر القحف، الاقتصاد الإسلامي علم أو وهم، دار الفكر المعاصر، بيروت، 2000.
16- لبنى سعيد، القناعة: الكنز المفقود، نماء، مراجعات اقتصادية، 05-07-2000، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa-40/morajaat.asp>.
17- محمود محمد الخزندار، هذه أخلاقنا: حين نكون مؤمنين حقا، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض، 1996.
18- منظور أحمد الأزهري، ترشيد الاستهلاك الفردي في الاقتصاد الإسلامي، دار السلام للطباعة والنشر

والتوزيع والترجمة، القاهرة، 2002.
19- موقع إسلام أون لاين، البركة: الأمان الاقتصادي من الفقر، نماء، مراجعات اقتصادية، 09-01-2000، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
<http://www.islamonline.net/iol-arabic/dowalia/namaa7-1-00/morajaat.asp>.
20- موقع إسلام أون لاين، الكفاية لا الكفاف، نماء، مراجعات اقتصادية، 05-03-2000، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
<http://www.islam-online.net/iol-arabic/dowalia/namaa5-3-00/morajaat.asp>.
21- موقع كويت 25، القناعة، موسوعة الأسرة المسلمة، 2005/07/11، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
<http://www.kuwait25.com/encyclopedia/print.php?book=1&id=8>.
22- موقع مدينة الرياض، القناعة، 2005/07/02، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
<http://www.arriyadh.com/Islam/LeftBar/Ayah/------/-------.doc_cvt.asp>.
23- موقع مفكرة الإسلام، إدارة التسويق: سلوك المستهلك، 2006/09/10، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
<http://www.islammemo.cc/filz/one_news.asp?IDnews=370>.
24- ناصر بن محمد الأحمد، البركة: خطبة الجمعة في مسجد النور بمدينة الخبر، رقم الخطبة 1354، المنبر، 12-10-1416، [En ligne]، العنوان الالكتروني:
<http://www.alminbar.net/alkhutab/khutbaa.asp?mediaURL=2782>

المراجع باللغة الأجنبية

- Bourbonnais Régis, Econométrie: Manuel et Exercices Corrigées, Dunod, Paris, 4ème édition, 2002. 52
- Johnston J., Econometric Methods, McGraw-hill Inc, Japan, third edition, 1984. 62
- Salvatore Dominick, Microéconomie: Cours et Problèmes, série Schaum, McGraw-Hill.Inc., paris, 2ème édition, 1993. 72

البرامج الآلية

28- برنامج القرآن الكريم، شركة صخر، الإصدار السادس 6.31، 1991-1996.
29- برنامج الحديث الشريف: الكتب التسعة، شركة صخر، الإصدار الثاني 2.00، 1991-1997.